الوطنيّة لإدماج المرأة.» أجبته أنّ الخطة عملٌ أعتزّ به. وإذا ببنكيران يقف فجأةً صارخًا في وجهي: «قم نُصَلِّ. إنّ اليوم يومُ جمعة، وإنّ جهنّم فاتحةٌ أبوابَها.» أجبتهُ بهدوء: «إنّ ما أقوم به عملٌ، والعمل عبادة، فاذهبْ أنت لتصلّي، أما أنا فها هنا أكمل عملي.» كيف تريدون مني أن أثق بشخصٍ في هذا السلوك؟ كيف لا نخاف من وجود هذا النوع من التطرّف والعنف العدوانيّ في شخص رئيس حكومةٍ يُفترض أن تحترم الآراءَ وتحمي الحريّات العامّة والفرديّة؟

ضريف في التعامل مع الإسلاميين كان هناك دومًا توجّهان مؤطّران: استئصاليّ يشجّع على إقصائهم، واحتوائيّ يسعى إلى «تدنيس المقدّس» من خلال إشراكهم في تسيير الشأن العامّ. وما أخشاه في التجربة المغربيّة هو أن تكون المؤسّسة الملكيّة قد احتفظتْ بجزءٍ من الإسلاميين رصيدًا احتياطيًّا توظّفه عند الحاجة. من الأكيد أنّ الحزب تعرّض لكثيرٍ من التهميش والإقصاء، لكنّ ذلك لم يتمّ بصفةٍ ممنهجة وذات أبعادٍ استراتيجيّة، وإنّما كان ظرفيّاً لأنّ النظام كان يريد الاحتفاظَ بحزبٍ ذي مرجعيّة إسلاميّة يصدّ عنه ضرباتِ حركة العدل والإحسان. وأعتقد أنّ النظام قام بمغامرةٍ خطيرة؛ ذلك أنه في حالةِ عجزِ الحزب عن تنفيذ التزاماته، فستكون الملَكيّة في مواجهة الحركة بشكل مباشر.

السعدي : لا أعتقد ذلك، أستاذ ضريف. إقصاءُ التيّار الإسلاميّ كان عنصرًا إستراتيجيًّا عند الدولة المغربيّة. وما خلقُ حزب الأصالة والمعاصرة إلا آليّةٌ من آليّات إضعاف حزب العدالة والتنمية والحدِّ من امتداده الاجتماعيّ والسياسيّ. ولنتذكّرْ وثائقَ ويكيليكس التي أظهرتْ أنّ قرار إضعاف حزب العدالة والتنمية كان قد اتُّخذ على مستوى قمّة الهرم السياسيّ في النظام المغربيّ.

ضريف : أدعوك، أستاذ السعدي، إلى قراءة ما كتبتْه كاترين غراسي في كتابها **Quand le Maroc sera islamiste**، وفيه تَجْمع معطياتٍ ووثائقَ تؤكّد أنّ محمد السادس، منذ سنة ٢٠٠١، كان يعطي تعليماته للمسؤولين، وخصوصًا في وزارة الداخليّة، بضرورة دعم استثمارات رموز حزب العدالة والتنمية وقادته ليكوّنوا ثرواتٍ، فيُحسّوا بأنّ لديهم مصالحَ لا بدّ أن يحافظوا عليها وأن يدافعوا عنها.

لبيض : **أشكركم كثيرًا باسمي الخاصّ، وباسم مجلة الآداب، على جميل حضوركم، وغنى أفكاركم، وصبركم أكثرَ من ثلاث ساعات بالرغم من التزاماتكم ومهامّكم. كما أشكر الإخوة في بيت الشعر المغربيّ، وعلى رأسهم الصديق الشاعر مراد القادري، على تفضّلهم «بالهجرة الطوعيّة» من مقرّهم ليتركوه لنا فضاءً لتبادل الرأي وبسط الأفكار.**

الدار البيضاء

في الملفّ القادم من الآداب

ما بعد الإسلام السياسيّ: الإسلاميون في الحكم ـ وقائع وتحدّيات

من أهم التغييرات الناجمة عن «الربيع العربيّ» وصولُ الإسلام السياسيّ إلى شكل من أشكال الحكم في غير بلد. وهذا ما يطرح تحدّياتٍ جمّةً عليه في إدارة شؤون الناس، بعد أن عاش طويلاً في موقع المعارضة، متخفّفًا من مسؤولية تطبيق البرامج التي يضعها بنفسه.

الأسئلة التي تراود متتبّعي الشأن العامّ في هذا الصدد كثيرة. أهمّها: هل يمكن فعلاً جمعُ الإسلام والسياسة من موقع الحاكم في واقعنا المعاصر؟ وهل التيّارات العربية الإسلامية كتلة متراصّة، أمْ متمايزة في كلّ شيء تقريبًا؟ وما هو برنامجها الاقتصاديّ والاجتماعيّ للنهوض بالبلاد بعد عقود طويلة من الاستبداد؟ وكيف سيكون موقفها من الأقليّات غير المسلمة، وغير العربيّة؟ وهل ستلغي بعضَ "المكتسبات" التي حقّقتها المرأةُ العربيّةُ ضمن العهود السابقة، على ضراوة هذه العهود واستبدادها؟ وما هي نظرتُها إلى الحريّات الشخصيّة والعامّة، ولاسيّما حرية الفكر والتعبير والاتجاه الجنسيّ؟ وما مواقفها من قضيّة فلسطين والصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ بعد أن لاحت مؤشّراتٌ كثيرة إلى إمكانيّة اندراجها، هي نفسها، ضمن الرؤية الأميركيّة لـ "الحلّ"؟

سعيًا إلى توسيع دائرة التفكير في هذه الموضوعات الحسّاسة والراهنة، تدعوكم مجلة الآداب إلى المشاركة في ملفّها المقبل المخصّص للإسلام السياسي في الحكم.

ناريمان عامر ويوسف فخر الدين